



AL SALAM BANK

الجزائر Algeria

التقرير السنوي 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"

أعضاء مجلس الإدارة



السيد محمد عمير يوسف أحمد المهيري
رئيس مجلس الإدارة



السيد عارف عبد الله عبد الرحمان الفرمي
عضو مجلس الإدارة



السيد عبد الرحمان أحمد عبد الله سنان
عضو مجلس الإدارة



الدكتور أنور خليفة السادة
عضو مجلس الإدارة



السيد انور عجبنا عز العرب
عضو مجلس الإدارة



السيد عيسى عبد الله بوحجي
عضو مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور حسين حامد حسان - رئيس الهيئة

فضيلة الدكتور عز الدين بن زغبية - نائب الرئيس

فضيلة الدكتور محمد عبد الحكيم زعير - عضو وأمين سر الهيئة

فضيلة الدكتور العياشي الصادق فداد - عضو

فضيلة الدكتور أبو بكر بن لخضر لشهب - عضو

محافظة الحسبات

مكتب السيد السعيد قديم 

مكتب السيد عبد الحميد حجوط 

كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق والمرسلين

وبعد؛

السادة / أعضاء مجلس الإدارة

أصحاب الفضيلة / رئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

السادة المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

أتقدم بشكري الخالص للسادة المساهمين على ثقتهم وللاخوة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم ومساندتهم وللإدارة التنفيذية التي تعمل جاهدة من أجل تحقيق أهداف المصرف متبعة في ذلك توجيهات مجلس الإدارة.

الإخوة الكرام

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقف معكم على أداء المصرف وإنجازاته لسنة 2015.

وقبل ذلك أود التنويه بأن سنة 2015 تعتبر سنة استثنائية بالنظر الى المرحلة الخاصة التي مر بها المصرف والظروف التي يعرفها الاقتصاد الوطني وما لها من تبعات على مستوى حجم المعاملات الاقتصادية والقوانين والأنظمة المصرفية.

ولعل ما يجدر ذكره في المقام الأول هو استرجاع المصرف بشكل تدريجي لآليات الحوكمة إثر قرار السلطات النقدية المتضمن رفع الإدارة المؤقتة عن المصرف ابتداء من الفاتح جويلية 2015 وهو ما مكن من الرجوع الى ظروف التسيير العادي لشؤون المصرف خاصة بعد الحصول على اعتمادات اغلب أعضاء مجلس الإدارة وتمكين هذا الأخير من ممارسة مهامه ومسؤولياته والتي باشرها بإجراء تشخيص دقيق وشامل للوضع للوقوف على مواطن القوة والاختلالات المحتملة وذلك قصد تحديد الأولويات للنهوض بنشاط المصرف من جديد على أسس سليمة ومتينة.

وكان لزاما على المصرف في بادئ الأمر استكمال هياكل الحوكمة بتنصيب اللجان التابعة لمجلس الادارة وتعيين المدير العام واعتماده من قبل السلطات النقدية.

وتزامن الوضع الخاص للمصرف مع التحولات التي شهدتها الوضع الاقتصادي العام جراء الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط ومنه لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية والانعكاسات التي ترتبت عن ذلك خاصة على نطاق التجارة الخارجية بحيث فُرضت قيود على عمليات الاستيراد وتم تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية وسجل سعر صرف العملة الوطنية تدهورا ملحوظا مقارنة بأهم العملات الأجنبية كما عرف معدل التضخم تزايدا مستمرا.

وشهدت الفترة أيضا صدور عدة قوانين مصرفية تحدف الى تعزيز الاجراءات الحكومية وتشديد الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية. السادة الكرام،

في ظل هذه الظروف واصل المصرف نشاطه مركزا خاصة على استرجاع التوازنات المالية الأساسية وتطهير محفظة العملاء وتقليص حجم المتعثرات وخلق توازن بين الموارد والاستخدامات وتحسين مستوى السيولة وانتهاج سياسة حذرة في مجال المخصصات من خلال مراجعة سياسة التمويلات.

وعليه كانت النتائج المسجلة نهاية شهر ديسمبر 2015 مرضية على العموم حيث بلغ إجمالي المركز المالي مستوى 41 مليار دينار جزائري بنمو نسبته 12% عن مستواه عند نهاية سنة 2014 وبلغت قيمة السيولة مستوى 16 مليار دينار جزائري بزيادة نسبتها 41% عن مستواها نهاية سنة 2014، كما بلغ رصيد محفظة التمويلات المباشرة عند نهاية سنة 2015 مستوى 21 مليار دينار جزائري بانخفاض بلغت نسبته 6% عن المستوى المسجل في نهاية سنة 2014. كما تجدر الاشارة الى أن المصرف قام باسترجاع أصول مؤجرة ضمن عمليات متعثرة بمبلغ 1,27 مليار دينار جزائري.

ومن جانب آخر، عرفت ودائع العملاء نموا ملحوظا بنسبة 22% مقارنة بمستواها عند نهاية سنة 2014 مما سمح بإعادة التوازن لمعامل الاستخدامات إلى الموارد الذي بلغ نسبة 95% مع نهاية سنة 2015 مقارنة ب 132 % نهاية جوان من نفس السنة.

أما حقوق المساهمين فقد عرفت زيادة طفيفة لتبلغ مستوى 14,3 مليار دينار جزائري بزيادة نسبتها 2% عن مستواها عند نهاية سنة 2014.

وبخصوص التزامات المصرف تجاه متعامليه فقد انخفضت التزامات التمويل بنسبة 32% لتصل إلى مستوى 9,3 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2015 مقارنة بمستوى 14 مليار دينار جزائري عند نهاية سنة 2014 وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف السلطات والمادفة إلى تقليص حجم الاستيراد لتشجيع الاقتصاد الوطني.

في حين بلغت التزامات خطابات الضمان مستوى 8 مليار دينار جزائري بنمو نسبته 12% عن مستواها عند نهاية سنة 2014.

وبلغ الناتج البنكي للمصرف لسنة 2015 مستوى 2,2 مليار دينار جزائري مقابل 2,86 مليار دينار جزائري لسنة 2014، كما بلغت أعباء الاستغلال مستوى 915 مليون دج لسنة 2015 مقابل 1 مليار دينار جزائري لسنة 2014، وكمحصلة لذلك فقد بلغت النتيجة الصافية لسنة 2015 مستوى 301 مليون دينار جزائري.

ويصبو المصرف ضمن الأهداف الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة خلال السنوات الثلاث القادمة الى تحقيق نسب نمو من 10% إلى 15%، والعمل على توسيع شبكة فروع المصرف لبلوغ 14 فرعا نهاية سنة 2018، واعتماد مبدأ إدارة الجودة الشاملة لخدمة زبائن المصرف وتنويع محفظة العملاء في القطاعات الأكثر مردودية.

وفي النهاية اسمحوا لي أن أتقدم باسم السادة أعضاء مجلس الإدارة بجزيل الشكر وبالغ التقدير لجميع موظفي مصرف السلام الجزائر الذين تفانوا في سبيل الحفاظ على استمرارية نشاط المصرف.

والله ولي التوفيق

محمد عمير بن يوسف المهيري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير النشاط

النشاط التجاري والتمويلي والتسويق:

رغم الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال سنة 2015 والظروف الاستثنائية التي مر بها المصرف في نفس الفترة إلا أن الانجازات التجارية سجلت استقرارا نسبيا يتماشى والاهداف المسطرة ارتكزت خاصة على استقطاب متعاملين ذوي جودة والحفاظ على استقرار الودائع، حيث تم دراسة أكثر من 132 طلب تمويل جديد.

وفي إطار استراتيجية تنويع المحفظة تم مراجعة السقوف الممنوحة للقطاعات التي سجلت تراجعاً في مردوديتها حيث تم تقليص التسهيلات بمبلغ 8 مليار دج لقطاعي استيراد السيارات ومواد البناء، كما تم العمل على استقطاب متعاملين جدد في مجال المقاولات والاشغال العمومية حيث تم تمويل صفقات حكومية وإصدار كفالات بلغت قيمتها الاجمالية 3 مليار دج.

وفيما يتعلق بالتمويل فقد بلغ إجمالي التزامات المصرف إلى غاية 2015/12/31 مبلغ 41 مليار دينار جزائري ما يعادل 398 مليون دولار أمريكي منها 20,74 مليار دينار جزائري لالتزامات مباشرة ما يعادل 195,7 مليون دولار أمريكي و 17,12 مليار دينار جزائري لالتزامات غير مباشرة ما يعادل 160 مليون دولار أمريكي.

وبلغ عدد عمليات تعبئة التمويلات 1004 عملية منها 892 عملية مراجعة و 73 عملية استصناع، 24 سلم 11 إجازة و 4 عمليات قرض حسن، كما تم إصدار 514 مذكرة تسهيلات منها 322 مذكرة تسهيلات دائمة بمجموع 5,86 مليار دج، ما يعادل 531 مليون دولار أمريكي و 190 مذكرة تسهيلات مؤقتة بمجموع 2,39 مليار دج، ما يعادل 224 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بنشاط التسويق والاتصال لسنة 2015 فقد تمحور حول الترويج لافتتاح فرع القبة مع القيام بالأنشطة الإشهارية عبر الصحف الوطنية وكذا عبر موقع المصرف، وإعداد التقرير السنوي والمطويات واللوحات الإشهارية، وأيضا التواصل مع المتعاملين المواطنين لدى المصرف والمستهدفين من خلال البريد الإلكتروني، كما تم الترويج لمنتجات المصرف لا سيما منتج "السلام مباشر" (البنك عن بعد).

نشاط التجارة الخارجية

سجلت عمليات التوطين في المصرف من حيث العدد ارتفاعا يقدر ب 2.81% بالرغم من تراجع الاعتمادات المستندية المفتوحة اما من حيث القيمة فنسجل تراجعا طفيفا بلغ 1.44%.

فيما بلغت الاعتمادات المستندية الموطنة لدى المصرف سنة 2015 ما قيمته 62,506 مليون دج تمت معالجتها من خلال 2157 اعتماد مستندي.

أما بوالص التحصيل فقد اخذت حصة الاسد في عمليات التجارة الخارجية لسنة 2015 وهذا بارتفاع يقدر ب 31.65% في عدد الملفات و بزيادة 35.71% من حيث القيمة مقارنة بسنة 2014.

نشاط الخزينة

بغرض استعادة التوازنات الكبرى للمركز المالي للمصرف فقد تم التحكم في معيار نمو التمويلات مقارنة بالموارد حيث عرفت الودائع في نهاية 2015 نموا معتبرا وارتفع حجمها من 19 مليار دج ما يعادل 180 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2014 الى 23 مليار دج ما يعادل 216 مليون دولار نهاية سنة 2015 أي بفارق 4 مليار دج وبنسبة زيادة بلغت 20%. وبخصوص عمليات المقاصة الآلية فقد بلغت قيمة الشيكات المتداولة عبر نظام المقاصة الآلية 149,76 مليار دج (1.42 مليار دولار) من خلال 118 ألف شيك، مسجلة نسبة نمو فاقت 5٪ مقارنة بسنة 2014 وبلغت قيمة التحويلات المتداولة عبر نظام الدفع الآلي للمبالغ الكبرى خلال سنة 2015 ما يعادل 22,3 مليار دج (210 مليون دولار) من خلال 2218 عملية، مسجلة نسبة نمو بلغت 17٪ مقارنة بسنة 2014. أما العمليات بالعملة الصعبة فقد تجاوزت عمليات شراء للعملة الصعبة من مصالح بنك الجزائر عدد 577 لصالح عملاء المصرف بمبلغ إجمالي قدره 130 مليار دج (ما يعادل 1,22 مليار دولار) هذا الارتفاع كان له أثر إيجابي ومباشر على مستوى سيولة المصرف التي عرفت منحى تصاعدي ليلغ مستواها نهاية 2015 قيمة 15.5 مليار دج (146 مليون دولار).

الموارد البشرية

تتمينا لأهمية العامل البشري في نجاح أي مؤسسة عن طريق تطوير مهارات موظفي المصرف من أجل التكيف مع التغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية قام المصرف بإعداد وتنفيذ أكثر من 40 برنامج تدريبي في مختلف التخصصات، استفاد منه 90 موظفا من مختلف الإدارات والفروع. ولاستكمال الموارد البشرية المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، قام المصرف بتوظيف 30 موظفا جديدا خلال سنة 2015، مقسمين على مختلف الإدارات المركزية والفروع، لكي يصبح عدد موظفي المصرف 228 موظفا، منهم 91 موظف على مستوى الفروع و138 موظف على مستوى الإدارات المركزية.

النشاط التنظيمي

في إطار الإستمرار في تنظيم نشاطات المصرف، عرفت سنة 2015 إعداد مجموعة من النصوص التنظيمية تجاوز عددها 37 نصاً، تشمل الإجراءات والتعليمات التي تغطي مختلف جوانب نشاط المصرف كما تم استكمال اعتماد وتنفيذ الهياكل التنظيمية للإدارات المركزية، طبقاً للهيكل التنظيمي العام للمصرف المعتمد من طرف مجلس الإدارة.

توسيع الشبكة والمشاريع

شهدت سنة 2015 التقدم في أشغال إنجاز الفروع التالية:

✓ فرع القبة: بعد الانتهاء من إنجاز اشغال فرع القبة والاستلام النهائي للمشروع تم الحصول على اعتماد هذا الفرع بتاريخ 04 جوان 2015 مما سمح بدخوله مرحلة النشاط بداية شهر جوان، كما تحصل على الاعتماد الخاص بالتجارة الخارجية بتاريخ 02 سبتمبر 2015.

✓ فرع قسنطينة: بعد إبرام عقد ايجار مبنى مشروع فرع قسنطينة بتاريخ 24 ماي 2015 تم إبرام اتفاقية مع مكتب دراسات لغرض اعداد الدراسات ومتابعة الاشغال كما تم تعيين شركة إنجاز للمشروع حيث من المرتقب تسلمه بداية السداسي الثاني من سنة 2016.

وتنفيذا للاستراتيجية المسطرة من قبل مجلس الإدارة والمهادفة الى تطوير شبكة الفروع فقد واصل المصرف البحث عن فرص لفتح فروع جديدة على مستوى عدة مدن من بينها ولايات عنابة وباتنة وبسكرة وورقلة والعاصمة. ومن اجل الحفاظ على حسن سير العمل وعصرنة تسيير الارشيف قام المصرف بتوفير مركز ملائم على مستوى فرع البلدية يحتوي على كل الشروط المناسبة لتنظيم هذا النشاط.

الأنظمة المعلوماتية وأمن النظم:

استجابة لمتطلبات البنك المركزي فقد شرع المصرف في تحديث نظام مركزية المخاطر بغرض تفعيل تمويل القرض الاستهلاكي كما قام بتحديث التجهيزات والتطبيقات الخاصة بنظام المقاصة الآلية ووضع قيد العمل مشروع الدفع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت. أما فيما يخص المركز المعلوماتي الاحتياطي وبعد الانتهاء من وضع مخطط البنية التحتية للقاعة بما فيها التجهيزات اللازمة، تم وضع حيز التنفيذ الألياف البصرية التي تربط كل مواقع المصرف مع المركز المعلوماتي الاحتياطي، وتم الانتهاء من دراسة العروض واختيار الشركة المتخصصة وإبرام العقد معها، في انتظار استلام التجهيزات التقنية.

وفيما يتعلق بنظام أمن المعلومات (SINSI) فقد تم اعداد و مراجعة مختلف السياسات، الإجراءات، العمليات والمواثيق الخاصة به أفضت إلى تحرير 32 وثيقة تنظيمية، حيث تم التكفل بنسبة 85% من توصيات التدقيق المتعلقة بأمن نظم المعلومات الذي قام به مكتب التدقيق المعلوماتي (CESSI) بموجب العقد الذي أبرمه مع المصرف.

كما تم وضع مخططات لضمان استمرارية العمل في حالة حدوث أي طارئ قد يسبب توقف مؤقت أو تام للنشاط المصرفي عن طريق مخطط ادارة الازمات ومخطط الطوارئ المرتبطة بالنظام، والتأكد من حفظ المعلومات مع اعداد نسخ احتياطية من المواد المخزنة وفي هذا المجال تم تحرير واعتماد 8 وثائق تنظيمية.

الرقابة المالية:

شهدت سنة 2015 إستحداث تقارير يتم إعدادها يوميا وكذا دوريا تخص الرقابة على القيود المحاسبية وكذا إستغلال ملفات العمليات المدرجة في نظام المعلومات، الهدف منها توفير أعلى مستوى من الشفافية والموثوقية للمعلومات المالية المعروضة وكذا التمكين من التحليل والتدقيق في ذات المعلومات لغرض إعداد القوائم والبيانات المالية بما يساهم في إرساء مسار ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصرف.

أما ما تعلق بالإفصاحات القانونية الموجهة للسلطات الرقابية لبنك الجزائر فقد إستكملت إدارة الرقابة المالية برنامج التطوير والتقييم في نظام المعلومات لأغلب التقارير والإفصاحات المطلوبة، سواء تعلق الأمر بتقارير الوضعية المحاسبية أو التقارير الخاصة بالمعايير الإحترازية أو الإفصاحات الموجهة لمركزية المخاطر ووضعية معامل السيولة، وذلك لضمان إمتثال المصرف للقوانين والأوامر الصادرة عن بنك الجزائر وحفاظا على مصداقية المصرف.

الرقابة الدورية والرقابة الدائمة والامتثال:

تم خلال سنة 2015 تنفيذ ثمانية مهام تدقيق منها خمسة تخص كلا من فروع (البليدة - سطيف - القبة - دالي إبراهيم - وهران) والباقي تتعلق بعمليات المقاصة، مراجعة الحساب الوسيط الخاص بالتمويلات وحساب الهوامش على التمويلات والتأخر في تعبأة التمويلات، علاوة على ذلك فقد تم متابعة تنفيذ توصيات التشخيص الأولي المنفذ من قبل مكتب التدقيق الخارجي على أمن نظم المعلومات لدى المصرف كما تم مراجعة مختلف الإجراءات المتعلقة به.

وفي إطار الرقابة الدائمة على العمليات تم خلال سنة 2015:

- الفحص المستمر لتقارير التمويلات ومتابعة التزامات المتعاملين بالتعاون مع مديرية التمويلات.
 - متابعة محفظة المتعاملين بالتعاون مع مديرتي التمويلات والأعمال التجارية.
 - تفعيل لجنة متابعة مخاطر السيولة وإحصاء مجمل التشريعات المطبقة بالمصرف وتحديد المسؤوليات عبر المديرات فيما يخص احترام هذه التشريعات (القانونية، المالية والمعلوماتية).
 - تحيين بطاقة (اعرف عميلك KYC) في إطار العمليات المصرفية والمالية وإنشاء إجراء فيما يخص تطبيق قانون Fatca.
- أما من ناحية الإمتثال فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:
- إعداد الهيكل التنظيمي لخلية الامتثال وبيان المهام لكل وظيفة، والموافقة على عدة مشاريع الإجراءات المسيرة لعدة مديريات المصرف.
 - تقديم النسخة النهائية لمشروع إجراء ميثاق القيم وأخلاقيات المهنة للجنة مصادقة الإجراءات.
 - إعداد مشروع تحيين الإجراء الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإحصاء التشريعات والنظم بالتنسيق مع إدارة التنظيم.
 - تحسيس جميع الموظفين بالتدابير الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، والسهر على برامج التكوين في هذا المجال.

الرقابة الشرعية

تقديرا لأهمية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية فقد تم التركيز خلال سنة 2015 على النقاط التالية:

- متابعة تنفيذ قرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- تدريب موظفي المصرف ميدانيا، والإسهام في توعية عملاء المصرف وغيرهم بأصول ومميزات الاستثمار والتمويل الإسلامي.
- فحص العمليات التي يقوم بها المصرف والتدقيق عليها، وتقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم تقارير كتابية إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، تتضمن نتيجة فحص عمليات المصرف والتدقيق عليها، وتعليماته بشأن ما يجب إجراؤه من تصحيحات وتحسينات.
- تمثيل المصرف في تظاهرات علمية من خلال إعداد بحوث ودراسات وإلقاء محاضرات.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائر المقدم إلى الجمعية العمومية عن
أعمال السنة المالية 2015

أولاً: العقود وصيغ الاستثمار

قامت الهيئة بإعداد ومراجعة عقود التمويل وصيغ الاستثمار التي يستخدمها المصرف على أساس موافقتها للشريعة الإسلامية، وقد تعاونت إدارة المصرف مع الهيئة في هذا الخصوص.

ثانياً: اطّلت الهيئة على المعاملات التي عرضت عليها أثناء العام وقامت بمراجعة هياكل تمويلها ومستنداتها واعتمدها.

ثالثاً: التدقيق الشرعي:

عرضت على الهيئة تقارير التدقيق الشرعي وقد أبدت ملاحظاتها عليها وطلبت من إدارة المصرف تصحيح ما يحتاج إلى التصحيح منها.

رابعاً: التدريب:

توصي الهيئة باستمرار تدريب العاملين بالمصرف لرفع مستوى الأداء ولتقليل المخالفات الشرعية.

خامساً: الميزانية العمومية

أعدت إدارة المصرف الميزانية العمومية وحساب الأرباح عن العام 2015، كما اطّلت الهيئة على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر، واطّلت أيضاً على أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين من جهة وبين المودعين أنفسهم من جهة أخرى، وقد أقرت الهيئة الميزانية العمومية التي قدمت لها، وتؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة المصرف.

مساهمة: الزكاة

حيث إن النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بدفع زكاة مساهميه، فإن الهيئة تدعو المساهمين إلى ضم قيمة الأسهم إلى بقية أموالهم ودفع الزكاة عنها بأنفسهم، وقد قامت الهيئة بمراجعة حساب زكاة المساهمين لإعلامهم بها.

مبايعا: والهيئة إذ تؤكد أن مسئولية تطبيق الشريعة وتنفيذ فتاوى الهيئة في جميع أنشطة المصرف، تقع في الأساس على إدارة المصرف لتقرر أن أنشطة المصرف ومعاملته التي أجراها خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات، وما حصلت عليه هي من بيانات، وما قامت به من تدقيق وما أبدته من ملاحظات، وما أظهرته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ هذه الملاحظات.

ثامنا: والهيئة لله عز وجل للمصرف بالنجاح حتى يكون رائداً لمؤسسات مالية تحنو حنوه بإذن الله تعالى.

أعضاء الهيئة

الدكتور حسين حامد حسان

رئيس الهيئة

الدكتور محمد عبد الحكيم زعير

عضو وأمين عام الهيئة

الدكتور عز الدين بن زغبية

نائب رئيس الهيئة

تقرير مدقي الحسابات

أيها السادة المساهمون

تنفيذا للمهام التي أوكلت إلينا من طرف جمعيتكم العامة، نقدم لكم تقريرنا المتعلق بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015

- مراقبة البيانات المالية لمصرف السلام مثلما أرفقت بهذا التقرير

- الميزانية بمجموع 40 575 702 الف دينار جزائري
- حساب النتائج بناتج صافي 301 357 الف دينار جزائري
- جدول التدفقات النقدية
- جدول تغير الاموال الخاصة
- الايضاحات

- المراجعات و المعلومات المنصوص عليها قانونا.

تم إعداد و عرض البيانات المالية من طرف مسيري البنك و من شأننا إبداء الرأي على هذه البيانات المالية في ضوء مراجعتنا لها

الرأي بخصوص البيانات المالية:

لقد أجرينا الدقيق بالإستناد على المعايير المهنية المعمول بها في الجزائر. هاته المعايير تتطلب القيام بعمليات تسمح لنا بالحصول على ضمان معقول، بأن الحسابات السنوية لا تشوبها إختلالات كبيرة. التدقيق يتمثل في تحليل العناصر الهامة التي تعلق المعطيات الموجودة في الحسابات عبر إجراء عملية للمسح. كما يتمثل أيضا في تقييم مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على البيانات المالية.

نحن نشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صادقة و تتم عن صورة و فية لنتيجة عمليات السنة المالية المنصرمة، و عن الحالة المالية و لرأس مال الشركة في حين نهاية هذه السنة المالية.

المراجعات و المعلومات الخاصة:

كما قمنا وفقا للمعايير المهنية بالمراجعات الخاصة المنصوص عليها قانونا.

لا توجد لدينا ملاحظات حول صدق و تطابق الحسابات السنوية مع المعلومات الواردة في تقرير مسيري البنك و في الوثائق التي أرسلت إلى المساهمين بخصوص الحالة المالية و الحسابات السنوية.

الجزائر بتاريخ 22 مارس 2016

محافظي الحسابات

عبد الحميد حجوط



البيانات المالية 2015

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب

متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي

(1 دولار=106.9476 دج بتاريخ 2015/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2014	2015	الايضاح	الأصول	
11 221 358	15 851 680	1.2	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1
			أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	2
			أصول مالية جاهزة للبيع	3
64 164	83 177	2.2	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	4
22 548 034	21 268 340	3.2	سلفيات و حقوق على الزبائن	5
			أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	6
105574	199 910	4.2	الضرائب الجارية- أصول	7
46840	14 804	5.2	الضرائب المؤجلة- أصول	8
546 281	179 282	6.2	أصول أخرى	9
160 095	182 070	7.2	حسابات التسوية	10
10 000	10 000	8.2	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	11
			العقارات الموظفة	12
1 487 870	2 697 882	9.2	الأصول الثابتة المادية	13
118 873	88 062	10.2	الأصول الثابتة غير المادية	14
			فارق الحياة	15
36 309 089	40 575 207		مجموع الأصول	

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2014	2015	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
			2 ديون تجاه الهيئات المالية
15 409 819	19 407 756	11.2	3 ديون تجاه الزبائن
4 041 129	4 277 406	12.2	4 ديون ممثلة بورصة مالية
59 559	47 661	13.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
667 259	538 190	14.2	7 خصوم أخرى
1 749 154	1 472 579	15.2	8 حسابات التسوية
53 430	226 000	16.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
328 749	304 268	17.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
10 000 000	10 000 000		13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
261 668	399 999		15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
2 355 008	3 599 991		18 ترحيل من جديد (+/-)
1 383 314	301 357		19 نتيجة السنة المالية (+/-)
36 309 089	40 575 207		مجموع الخصوم

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2014	2015	الإيضاح	الالتزامات
			أ التزامات ممنوحة
			1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
13 737 238	9 310 106	1.3	2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
7 156 377	8 007 907	2.3	4 التزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5 التزامات أخرى ممنوحة
			ب التزامات محصل عليها
			6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
932 553	2 000 676	3.3	7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
3 816 973	15 794 689	4.3	8 التزامات أخرى محصل عليها

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

الإيضاح	2015	2014	
1	1 758 252	2 351 715	+ فوائد و نواتج مماثلة
2	125 930	149 880	- فوائد وأعباء مماثلة
3	584 807	660 186	+عمولات (نواتج)
4	2 880	2 756	-عمولات (اعباء)
5			+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
6			+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
7	35	136	+ نواتج النشاطات الأخرى
8			- أعباء النشاطات الأخرى
9	2 214 284	2 859 401	الناتج البنكي
10	915 333	1 007 324	- أعباء استغلال عامة
11	201 686	191 859	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
12	1 097 265	1 660 218	الناتج الإجمالي للاستغلال
13	803 866	460 608	- مخصصات المؤنات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
14	183 981	567 666	+استرجاعات المؤنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
15	477 380	1 767 276	ناتج الاستغلال
16			+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
17			+ العناصر غير العادية (نواتج)
18			- العناصر غير العادية (أعباء)
19	477 380	1 767 276	ناتج قبل الضريبة
20	176 023	383 962	- ضرائب على النتائج وما يمثلها
21	301 357	1 383 314	الناتج الصافي للسنة المالية

جدول التدفقات النقدية بآلاف الدينار الجزائري

الإيضاح	2015	2014
1 ناتج قبل الضريبة	477 380	1 767 276
2 +/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	201 686	191 859
3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى		
4 +/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى	619 885	- 107 058
5 +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار		
6 +/- نواتج/أعباء من أنشطة التمويل		
7 +/- حركات أخرى	-310 425	-19 791
8 =إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى	511 146	65 010
9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية		
10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	3 844 824	862 120
11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية	229 100	-808 100
12 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية		
13 -الضرائب المدفوعة	-334 931	-600 335
14 =انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملية	3 738 993	- 546 315
15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي (أ)	4 727 519	1 285 971
16 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات		
17 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة		
18 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	-110 888	- 100 010
19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	-110 888	- 100 010
20 +/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		
21 +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل		
22 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	-	-
23 تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د)	32 704	9 489

1 195 450	4 649 335		24	ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (ا+ب+ج+د)
1 285 971	4 727 519	5.1		التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (ا)
- 100 010	-110 888	5.2		التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)
-	-			التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
9 489	32 704			تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)

أموال الخزينة ومعادلاتها

10 090 072	11 285 522		25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح
10 029 677	11 221 358		26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)
60 395	64 164		27	حسابات(أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
11 285 522	15 934 857		28	أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال
11 221 358	15 851 680		29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)
64 164	83 177		30	حسابات(أصل و خصم) واقتراضات / قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية
1 195 450	4 649 335		31	صافي تغير أموال الخزينة

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف الدينار الجزائري

الإيضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطيات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	10 000 000	-	-	-	2 616 676
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2014					1 383 314
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	10 000 000	-	-	-	3 999 990
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2015					301 357
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	10 000 000	-	-	-	4 301 347

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2015

التعريف بالمصرف:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

انطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 06 فروع، ويتطلع إلى فتح فرعين جديدين خلال سنة 2016.

الإيضاح 1: القواعد والطرق المحاسبية

1.1 قواعد عرض البيانات المالية:

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا لأحكام نظم بنك الجزائر:

➤ رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

➤ رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

➤ رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

استنادا إلى النظام رقم 09-05 المشار إليه أعلاه، تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والإيضاحات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

2.1 طرق التقييم العامة:

بصفة عامة، يتم تقييم وتسجيل أصول المصرف بالقيمة التاريخية طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، ووفقا للتقديرات التي يقوم بها المصرف للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة.

تطبيقا للنظام الساري، والذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للمصرف بالدينار الجزائري، تقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة، مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة الصادر من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال.

تم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، ويقيد الفرق في حساب النتائج حسب أحكام النظام رقم 94-18 المؤرخ في 1994/12/25، المتضمن تسجيل وتقيد العمليات بالعملة الأجنبية.

3.1 طرق التقييم الخاصة:

1.3.1 السلفيات والحقوق على الزبائن

تخضع السلفيات والحقوق على الزبائن لاختبارات دورية لنقص القيمة، حسب المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والنظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

وعلى ضوء ما سبق، يتم تقييد الحقوق على الزبائن بالتكلفة التاريخية عند الإدراج ويعاد تقييمها عند كل إقفال بالأخذ في الحسبان مخصص نقص القيمة.

2.3.1 الأصول الثابتة

يتم تقييم الأصول الثابتة عند إدراجها في حسابات المصرف بالقيمة التاريخية (مع احتساب كل المصاريف)، كما يقيد استغلال الامتيازات الاقتصادية لذات الأصول عند كل إقفال بالإهلاك المطبق (باستثناء الأراضي والأصول قيد الانجاز) وذلك وفقا للنمط الخطي وحسب المدد التالية:

- مباني 20 سنة
- تهيئات وتركيبات 10 سنوات
- برامج الحاسب الألي 05 سنوات
- معدات وأثاث 05 سنوات

4.1 التغييرات في الطرق المحاسبية:

إن الطرق المحاسبية المتبعة لسنة 2015 متماثلة مع الطرق التي تم استخدامها في السنة السابقة ولم يتم إجراء أي تغييرات في الطرق المحاسبية.

الإيضاح 2: معلومات حول الميزانية

الأصول:

1.2 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية:

يحتوي هذا البند على العناصر النقدية وشبه النقدية، وهي موضحة في الجدول الآتي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
9 309 168	11 816 948	البنك المركزي
1 495 830	2 965 645	الصناديق (نقدا)
416 321	1 068 793	الخبزينة العمومية والصكوك البريدية
39	294	قيم أخرى
11 221 358	15 851 680	المجموع

2.2 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية:

تظهر تحت هذا البند من الميزانية الحسابات الجارية لدى المؤسسات المالية كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
64 164	83 177	المراسلون الأجانب: الحسابات الجارية
64 164	83 177	المجموع

3.2 سلفيات وحقوق على الزبائن:

يتضمن هذا البند التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن (مع احتساب المخصصات).

يتم تحليل السلفيات و الحقوق على الزبائن كما يلي (بالقيمة الإجمالية) :

➤ حسب شكل التمويل:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
15 066 234	16 567 805	تمويلات الاستغلال
8 649 378	6 430 485	تمويلات الاستثمار
143 348	92 031	تمويلات عقارية للأفراد
80 515	39 956	حسابات جارية مدينة
23 939 475	23 130 277	المجموع

➤ حسب المدة المتبقية:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	الأجل المتبقي
17 365 533	18 161 646	أقل من سنة
2 210 783	1 996 788	بين سنة وستين
2 037 206	1 533 384	بين 2 و 3 سنوات
1 344 778	807 586	بين 3 و 4 سنوات
595 196	404 658	بين 4 و 5 سنوات
385 979	226 215	أكثر من 5 سنوات
23 939 475	23 130 277	المجموع

➤ حسب التوزيع الجغرافي:

إن جميع الزبائن المستفيدين من التمويلات المباشرة هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري ويتواجد مقرهم في الجزائر.

➤ حسب المتعامل الاقتصادي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	المتعامل الاقتصادي
23 796 127	23 038 246	المؤسسات الخاصة
143 348	92 031	الأفراد
23 939 475	23 130 277	المجموع

➤ حسب جودة المحفظة:

الوحدة : آلاف دج

2014	2015	جودة المحفظة
22 167 791	20 341 467	سلفيات و حقوق سلمة
1 771 684	2 788 810	سلفيات و حقوق مشكوك في تحصيلها
23 939 475	23 130 277	المجموع

➤ حسب أصناف الحقوق المشكوك في تحصيلها:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	أصناف الحقوق المشكوك في تحصيلها
60 663	568 440	حقوق ذات مشاكل محتملة (20%)
459 108	25 635	حقوق عالية المخاطر (50%)
1 251 913	2 194 735	حقوق صعبة التحصيل (100%)
1 771 684	2 788 810	المجموع

يوضح الجدول التالي المخصصات المكونة لتغطية الحقوق المشكوك في تحصيلها:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	أصناف المخصصات
5 489	118 397	مخصصات بنسبة 20 %
363 569	13 449	مخصصات بنسبة 50 %
1 022 383	1 730 091	مخصصات بنسبة 100 %
1 391 441	1 861 937	المجموع

كما تجدر الإشارة إلى أن تحديد مستوى مخصصات المستحقات المشكوك في تحصيلها يأخذ بعين الاعتبار الضمانات العقارية المتوفرة وذلك وفقاً للنظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

يبين الجدول التالي حركة المخصصات خلال سنة 2015:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البنود
1 243 417	1 391 441	الرصيد في بداية السنة
407 266	629 797	المخصصات المقتطعة
259 242	159 301	استرجاعات المخصصات
1 391 441	1 861 937	الرصيد في نهاية السنة

4.2 الضرائب الجارية- أصول:

يتضمن هذا البند فائض دفع الضرائب بالنسبة للضرائب المستحقة لفترة معينة، لا سيما تسبيقات ضريبة الأرباح المدفوعة بشكل ربع سنوي والرسم على القيمة المضافة الذي يخصم مستقبلاً من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب.

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البنود
99 029	190 943	تسبيقات ضريبة الأرباح
3 434	3 733	رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على الاستثمارات
3 111	5 234	رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على السلع والخدمات
105 574	199 910	المجموع

5.2 الضرائب المؤجلة- أصول:

يتم تقييم الضرائب المؤجلة عند وجود فارق مؤقت بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية والقيم الضريبية لهذه الأخيرة، عندما يكون لهذه الفروق وقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب.

تحسب الضرائب المؤجلة على أساس النسبة الحالية (26%) للضرائب على أرباح الشركات.

6.2 أصول أخرى:

يتكون هذا البند من العناصر الموضحة في الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
537 107	169 084	أصول مقتناة لغرض المراجعة
5 757	6 878	مخزونات
3 417	3 320	أصول أخرى
546 281	179 282	المجموع

7.2 حسابات التسوية:

تتمثل العناصر الأساسية المشكلة لهذا البند فيما يلي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
37 225	43 896	مصاريف مقيدة مسبقا
105 879	82 267	شيكات في الإنتظار
13 313	21 018	شيكات مرفوضة في المقاصة
2 787	7 554	تحويلات واردة من المقاصة
-	26 225	رسوم قيد التسوية
891	1 110	حسابات أخرى
160 095	182 070	المجموع

8.2 مساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة:

يملك مصرف السلام الجزائر مساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية، تتمثل في 10 أسهم ذات قيمة اسمية مقدرة بـ 1 000 000 دينار جزائري، أي مجموع قدره 10 000 000 دينار جزائري، ما يعادل نسبة 3,7% من رأسمال الصندوق.

9.2 الأصول الثابتة المادية:

يتم عرض الأصول الثابتة في ميزانية المصرف بقيمتها التاريخية بعد حسم الاهتلاك (ما عدا الأراضي و الأصول قيد الانجاز)، كما تقيد الأجزاء المكونة لأصل ثابت كل على حدى عندما تكون مدد استعمال هذه الأجزاء مختلفة.

يبين الجدول التالي تفصيل هذا البند:

الوحدة: آلاف دج

2014			2015			البند
المبالغ الصافية	الاهتلاكات	المبالغ الإجمالية	المبالغ الصافية	الاهتلاكات	المبالغ الإجمالية	
292 393	-	292 393	1 221 053	-	1 221 053	الأراضي
461 274	182 171	643 445	770 417	214 368	984 785	المباني الإدارية والتجارية
389 759	332 899	722 658	390 672	426 365	817 037	تجهيزات، ترميمات
109 409	23 564	132 973	128 166	27 971	156 137	أجهزة الحراسة والأمن
12 606	18 436	31 042	10 664	24 476	35 140	العتاد المتحرك
20 676	99 436	120 112	20 986	107 537	128 523	العتاد والتجهيزات
7 893	31 770	39 663	5 139	36 119	41 258	عتاد الاتصالات
63 902	70 983	134 885	52 861	90 928	143 789	أدوات مكتبية
348	966	1 314	289	1 066	1 355	الأثاث والتجهيزات
129 610	-	129 610	97 635	-	97 635	أصول قيد الإنجاز
1 487 870	760 226	2 248 096	2 697 882	928 830	3 626 712	المجموع

10.2 الأصول الثابتة غير المادية:

يتضمن هذا البند المقتنيات من الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية كما يشمل شعار المصرف كما هو آتي تفصيله:

الوحدة: آلاف دج

2014			2015			البند
المبالغ الصافية	الاهتلاكات	المبالغ الإجمالية	المبالغ الصافية	الاهتلاكات	المبالغ الإجمالية	
114 154	164 136	278 290	83 343	197 218	280 561	البرامج والنظم
4 719	-	4 719	4 719	-	4 719	شعار المصرف
118 873	164 136	283 009	88 062	197 218	285 280	المجموع

الخصوم:

11.2 ديون تجاه الزبائن:

يتضمن هذا البند من الخصوم مختلف أنواع ودائع الزبائن، لا سيما الحسابات الجارية الدائنة، حسابات التوفير والتأمينات النقدية المتعلقة بالتزامات خارج الميزانية. تقسم هذه الودائع كما يلي:

✓ حسب نوع الوديعة:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	نوع الوديعة
5 938 373	7 503 315	حسابات جارية
5 329 524	7 760 197	تأمينات نقدية كضمان
1 471 909	1 852 911	تأمينات لتغطية إصدار الصكوك
1 403 860	2 253 596	حسابات التوفير
1 266 153	37 737	ودائع أخرى
15 409 819	19 407 756	المجموع

✓ حسب أجل الاستحقاق المتبقي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	الأجل المتبقي
14 752 055	18 346 848	أقل من 3 أشهر
74 375	245 751	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر
583 389	815 157	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهرا
15 409 819	19 407 756	المجموع

✓ حسب التوزيع الجغرافي:

إن المودعين هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري ومقرهم الاجتماعي بالجزائر.

✓ حسب المتعامل الاقتصادي:

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كما يلي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	المتعامل الاقتصادي
13 517 673	16 522 999	مؤسسات خاصة
1 892 146	2 884 757	أفراد
15 409 819	19 407 756	المجموع

12.2 ديون ممثلة بورصة مالية:

يخصص هذا البند لودائع الزبائن الحاصلة على سند مالي (سندات الاستثمار). فيما يلي التحليل حسب أجل الاستحقاق المتبقي:
الوحدة: آلاف دج

2014	2015	الأجل المتبقي
591 729	655 106	أقل من 3 أشهر
425 100	667 800	من 3 إلى 6 أشهر
933 100	1 129 400	من 6 إلى 12 شهرا
1 535 400	1 495 700	من 12 إلى 24 شهرا
455 500	101 600	من 24 إلى 36 شهرا
100 300	227 800	أكثر من 36 شهرا
4 041 129	4 277 406	المجموع

13.2 الضرائب الجارية- خصوم:

يحتوي هذا البند على الضرائب المستحقة عند تاريخ إقفال الحسابات وغير المدفوعة لإدارة الضرائب:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
47 155	31 223	رسوم على رقم الأعمال (رسم القيمة المضافة و رسم النشاط المهني)
10 125	15 638	ضريبة الدخل
2 279	800	ضرائب ورسوم أخرى
59 559	47 661	المجموع

14.2 خصوم أخرى:

يتكون هذا البند من العناصر التالية:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
348 190	361 891	الصكوك البنكية
202 654	48 314	مستحقات للموظفين
45 464	33 943	موردون
36 091	40 732	مستحقات مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية
15 462	31 439	مساهمات الضمان الاجتماعي
8 960	11 572	حسابات جارية للشركاء
10 438	10 299	خصوم أخرى
667 259	538 190	المجموع

15.2 حسابات التسوية

يتكون هذا البند من العناصر التالية:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
1 623 636	1 248 755	قيم واردة من المقاصة
47 542	96 340	إيرادات للتصفية
40 724	91 101	مصاريف للدفع (مساهمة ضمان الودائع البنكية)
34 696	18 877	تحويلات صادرة
2 556	17 506	حسابات أخرى
1 749 154	1 472 579	المجموع

16.2 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:

يتكون هذا البند من العناصر التالية:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
50 930	225 000	مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزانية المشكوك فيها
2 500	1 000	مؤونات لتغطية الأعباء
53 430	226 000	المجموع

17.2 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة :

يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من النظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، حيث تحسب على رصيد التمويلات السليمة (غير المشكوك فيها) بنسبة 1 % سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3%.

بلغت قيمة هذه المؤونة 304 مليون دينار جزائري في نهاية سنة 2015 مقابل 329 مليون دينار جزائري في نهاية سنة 2014.

الإيضاح 03: معلومات متعلقة بالتزامات خارج الميزانية

تقسم التزامات خارج الميزانية إلى قسمين: التزامات ممنوحة والتزامات محصل عليها

التزامات ممنوحة:

1.3 التزامات التمويل لفائدة الزبائن:

يتضمن هذا البند الالتزامات الممنوحة في إطار تمويل عمليات التجارة الخارجية:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	نوع الالتزامات
13 737 238	9 310 106	اعتمادات مستندية
13 737 238	9 310 106	المجموع

فيما يلي تحليل هذا البند من الالتزامات حسب العملات:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	العملات
6 761 029	2 704 402	دولار أمريكي
6 929 325	6 599 504	يورو
46 884	6 200	عملات أخرى
13 737 238	9 310 106	المجموع

2.3 التزامات ضمان بأمر من الزبائن:

تقسم هذه الالتزامات كما يلي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	نوع الالتزامات
7 018 990	7 781 102	خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ،...)
107 203	173 211	خطابات ضمان جمركية
30 184	53 594	خطابات ضمان أخرى
7 156 377	8 007 907	المجموع

التزامات محصل عليها:

3.3 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية

يتضمن هذا البند مقابل الضمانات المحصل عليها من البنوك لتغطية الالتزامات الممنوحة لزبائن المصرف، كما يوضحه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	نوع الالتزامات
626 405	952 448	مقابل ضمانات لتغطية الاعتمادات المستندية
118 768	357 104	مقابل ضمانات حسن التنفيذ
108 751	520 328	مقابل ضمانات إسترجاع التسيقات
78 629	170 796	مقابل ضمانات دخول عطاء
932 553	2 000 676	المجموع

4.3 التزامات أخرى محصل عليها:

يحتوي هذا البند على الضمانات المحصل عليها من الزبائن في إطار التمويلات الممنوحة لهم من طرف المصرف.

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	نوع الالتزامات
2 638 500	3 222 600	رهون سندات الإستثمار
1 178 473	12 572 088	رهون عقارية
3 816 973	15 794 688	المجموع

الإيضاح 4: معلومات متعلقة بحساب النتائج

1.4 فوائد ونواتج مماثلة:

تنتج المداخل المسجلة في هذا البند من حساب النتائج عن التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لزيائن المصرف.

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	البند
1 922 822	1 476 560	مداخل التمويلات المباشرة
428 893	281 692	مداخل التزامات خارج الميزانية (تمويلات غير مباشرة)
2 351 715	1 758 252	المجموع

2.4 فوائد وأعباء مماثلة:

يتضمن هذا البند الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات التوفير وسندات الاستثمار على أساس المضاربة وكذا الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات التأمينات التقديرية (المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية) على أساس عقود الوكالة.

بلغت الأرباح الممنوحة للمودعين خلال سنة 2015 قيمة 126 مليون دينار جزائري مقابل 150 مليون دينار جزائري لسنة 2014.

3.4 عمولات (نواتج):

يسجل هذا البند الإيرادات البنكية المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزيائن المصرف وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية.

تميز أربع أصناف رئيسية للعمولات كما يبينه الجدول الآتي:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	أصناف العمولات
521 863	410 512	عمولات عمليات التجارة الخارجية
49 754	98 366	عمولات عمليات الصندوق ووسائل الدفع
28 800	21 490	عمولات عمليات الائتمان
59 769	54 439	عمولات أخرى
660 186	584 807	المجموع

4.4 عمولات (أعباء):

يتضمن هذا البند العمولات المدفوعة لبنك الجزائر وللبنوك المحلية والأجنبية وقد بلغت 2,9 مليون دينار جزائري خلال سنة 2015.

5.4 نواتج النشاطات الأخرى:

يتضمن هذا البند من المداخيل تعويضات الأضرار والخسائر المحصلة عن طريق مؤسسات التأمين بمبلغ قدره 35 ألف دينار جزائري.

6.4 أعباء استغلال عامة :

تمثل مصاريف الموظفين نسبة 54% من مجموع هذا البند، كما يشمل العناصر التالية:

الوحدة: آلاف دج

البنود	2015	2014
مصاريف الموظفين	491 588	573 666
خدمات	257 259	268 897
ضرائب ورسوم	55 832	69 143
مصاريف متنوعة	110 654	95 618
المجموع	915 333	1 007 324

7.4 مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية:

يتم حساب المخصص السنوي للإهلاكات على الأصول الثابتة حسب النسب المعمول بها وفقا للمدة المحتملة لاستغلال الأصول وحسب النمط الخطي للإهلاك.

بلغ مخصص الإهلاكات لسنة 2015 قيمة 202 مليون دينار جزائري مقابل 192 مليون دينار جزائري لسنة 2014.

8.4 مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد:

يضم هذا البند مخصصات المؤونات المقتطعة لتغطية التسهيلات المشكوك في تحصيلها، كما يوضحه الجدول التالي.

الوحدة: آلاف دج

البنود	2015	2014
مخصصات مؤونات على التسهيلات المشكوك في تحصيلها	803 866	450 773
مخصصات مؤونات الأعباء	-	9 835
المجموع	803 866	460 608

9.4 استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة:

يضم هذا البند استرجاعات المخصصات التي تمت خلال سنة 2015 وقد بلغت قيمة 184 مليون دينار جزائري مقابل 568 مليون دج لسنة 2014.

10.4 ضرائب على النتائج و ما يماثلها:

تبلغ نسبة الضرائب على أرباح الشركات وفقا للتشريع الجبائي 26% من مبلغ الناتج الإجمالي بعد إعادة إدماج المصاريف غير القابلة للخصم جبائيا. وقد بلغت ضريبة الأرباح لسنة 2015 قيمة 176 مليون دينار جزائري مقابل 384 مليون دينار جزائري لسنة 2014.

11.4 الناتج الصافي للسنة المالية:

يسجل هذا البند نتيجة السنة المالية كمحصلة للفرق بين الإيرادات والمصاريف بما في ذلك قيمة الضريبة على الأرباح. وقد بلغت النتيجة الصافية لسنة 2015 قيمة 301 مليون دينار جزائري مقابل 1,383 مليار دينار جزائري لسنة 2014.

الإيضاح 5: معلومات متعلقة بجدول التدفقات النقدية

تم إعداد جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة المنصوص عليها في النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18، المتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

وفقا لهذه الطريقة (غير المباشرة)، يتم الحصول على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال عن طريق تعديل الأرباح قبل الضرائب بمراجعة وقع العمليات غير النقدية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحصل عليها من حساب الأرباح والخسائر مع السيولة المحدثة والمستعملة أثناء نشاطات الاستغلال، مما يسمح بفهم العلاقة بين النشاطات الاقتصادية وطرق خلق وامتصاص السيولة.

بالنسبة لسنة 2015، بلغ صافي تغير التدفقات النقدية قيمة 4,649 مليار دينار جزائري وذلك نتيجة للتغيرات المسجلة في البندين التاليين:

- 1.5 "التدفقات النقدية الصافية الناجمة عن النشاط العملياتي": سجل هذا البند تدفقا صافيا يقدر بقيمة 4,728 مليار دينار جزائري و ذلك نتيجة لارتفاع رصيد ودائع العملاء و تراجع رصيد التمويلات الممنوحة للعملاء خلال سنة 2015.
- 2.5 " التدفقات النقدية الصافية المرتبطة بأنشطة الاستثمار": و الذي سجل تدفقا صافيا سلبيا بقيمة 111 مليون دينار جزائري يمثل الأصول الثابتة التي تم اقتناءها خلال سنة 2015.

الإيضاح 6: معلومات متعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة

تقدر الأموال الخاصة للمصرف في نهاية سنة 2015 بـ 14,301 مليار دينار جزائري مقابل 14 مليار في نهاية سنة 2014 وقد تم بلوغ هذا المستوى بفضل الربح الصافي الذي حققه المصرف خلال سنة 2015 و البالغة قيمته 301 مليون دينار جزائري.

الإيضاح 7: معلومات متعلقة بالمساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة

يملك مصرف السلام الجزائر مساهمة في الشركة التالية:

الوحدة: آلاف دج

الأرباح المحصلة	القيم الصافية	المخصصات	حصة المصرف		رأس المال	الشركات
			%	المبلغ		
-	10 000	-	3.7	10 000	270 000	صندوق ضمان الودائع البنكية

الإيضاح 8: إدارة المخاطر

1.8- تنظيم إدارة المخاطر:

يتمثل تسيير المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت.

تتم مراقبة هذه المخاطر عن طريق:

1.1.8. الهياكل التنفيذية حسب التخصص (الائتمان، الخزينة...) وهياكل الرقابة (الرقابة المالية والرقابة الدائمة) وكذا إدارة المخاطر.

2.1.8. اللجان الداخلية: تؤسس حسب فئة المخاطر، وهي تابعة للمديرية العامة كما تديرها لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف.

2.8- تصنيف المخاطر:

تصنف المخاطر إلى:

- ✓ مخاطر الائتمان
- ✓ المخاطر التشغيلية
- ✓ مخاطر السيولة

3.8- مخاطر الائتمان:

من بين أهم المعايير المعمول بها في تسيير هذا النوع من المخاطر نذكر:

1.3.8- توزيع المخاطر:

يتمثل توزيع المخاطر في عدم تركيز نشاط "التمويل" على زبون أو مجموعة واحدة، أو حتى على مستوى قطاع نشاط واحد. يحرص المصرف في هذا الإطار على تطبيق نظم بنك الجزائر المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى احترام معايير التسيير الدولية، لذا فقد قام المصرف بتأسيس لجنة تصنيف ومخصصات تكمن مهمتها الأساسية في إعادة تقييم محفظة التسهيلات وفقا لتعليمات بنك الجزائر وتحديد مستوى المخصصات المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر المصرف على نظام يسمح بتصنيف كل الزبائن طالبي التسهيلات بإعطائهم علامة تتراوح بين 0 و 10 حيث يلعب هذا النظام دورا داعما في اتخاذ قرار التمويل.

2.3.8- تنوع التسهيلات:

تنوع محفظة المصرف بين التسهيلات قصيرة ومتوسطة المدى والالتزامات غير المباشرة.

من جهة أخرى، تضم مديرية التمويلات قسماً للدراسات الاقتصادية يركز على دراسات السوق وبناء على ذلك يقوم بتحديد قطاعات النشاط القابلة للنمو وكذا تطور بعض القطاعات الاقتصادية. تسمح هذه الدراسات للمصرف بوضع حدود للائتمان حسب قطاع النشاط.

3.3.8- جمع الضمانات:

تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للزبائن كالضمانات المالية، الرهون، والتأمينات النقدية... الخ.

يجدر بالذكر أن الضمانات الحقيقية تخضع للمصادقة من قبل إدارة الشؤون القانونية كما تتم متابعتها من قبل إدارة التمويلات.

4.8- المخاطر العملية:

ترتبط هذه المخاطر باحتمال حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لخطأ في البرامج المعلوماتية أو في معالجة العمليات أو نتيجة لأخطاء ارتكبت من قبل الموظفين.

يعمل المصرف على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييم و مراقبة هذا النوع من المخاطر.

تم تأسيس خليتين للإشراف على هذه المهمة وهما:

✓ خلية المخاطر العملية

✓ خلية الإمتثال

من جهة أخرى، أنشأ المصرف إدارة مكلفة بحماية الأنظمة المعلوماتية لأجل احتواء جزء من المخاطر العملية حيث يتم ضبط هذه المخاطر عبر تطوير أداتين أساسيتين تتمثلان في تحليل النتائج على النشاط في حالة الكوارث والأضرار وإطلاق مشروع مخطط استمرار نشاط المصرف.

5.8- مخاطر السيولة:

يقصد بمخاطر السيولة خطر التواجد بصفة هيكلية في حالة عجز عن الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة تجاه الزبائن أو أشخاص آخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك، مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة أو تهديد وجود المصرف.

كما أنشأ المصرف لجننتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وقد أوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخبزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر.

الإيضاح 9: معلومات حول رأس المال

طبقا لنظام بنك الجزائر رقم 04-08 المؤرخ في 2008/12/23، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر، يبلغ رأسمال المصرف 10 000 000 000 دج. يتشكل من 5 000 000 سهم تقدر القيمة الإسمية لكل سهم بـ 2 000 دج.

فيما يلي تركيبة المساهمين:

المساهمون	الحصة في رأس المال بـ %	الحصة في رأس المال بـ دج
مصرف السلام البحرين	17,98%	1 797 960 000
أمالك للتمويل	7,02%	702 040 000
مصرف السلام السودان	5%	500 000 000
ليدر كاييتال	5%	500 000 000
شركة إعمار	5%	500 000 000
بيت الإستثمار العالمي	5%	500 000 000
البطين للإستثمار	5%	500 000 000
شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين "أمان"	5%	500 000 000
عبد المنعم بن راشد	5%	500 000 000
محمد علي العبار	5%	500 000 000
حسين محمد سالم الميزة	5%	500 000 000
محمد عمير يوسف أحمد المهيري	5%	500 000 000
ال سي بي الشركة القابضة للاستثمار	4.5%	450 000 000
شركة الفوزان للتطوير	3%	300 000 000
زعبيل للاستثمار	3%	300 000 000
بنك التضامن الإسلامي الدولي	3%	300 000 000
سالم راشد المهدي	2.5%	250 000 000
زياد عبد العزيز بن عبد الله الجلال	2%	200 000 000
المهيدب القابضة	2%	200 000 000
أحمد حلمي عرموش	2%	200 000 000
عبد الهادي أحمد الحسيني	2%	200 000 000
عبد الهادي القحطاني و أولاده	1%	100 000 000

الإيضاح 10: الأجور والامتيازات الممنوحة للموظفين

1.10 مصاريف الموظفين:

تتمثل مصاريف الموظفين التي يتحملها المصرف في الرواتب والأجور، التعويضات والمنح إضافة إلى مصاريف التأمين في الضمان الاجتماعي ومصاريف التكوين.

فيما يلي العناصر الأساسية التي تشكل مصاريف الموظفين لسنة 2015:

الوحدة: آلاف دج

2014	2015	بنود المصاريف
324 462	301 455	الرواتب و الأجور
138 852	73 909	التعويضات والمنح
86 465	96 131	المساهمات في الضمان الاجتماعي: حصة المصرف
14 618	12 787	مساهمة الخدمات الاجتماعية
9 269	7 305	مصاريف التكوين
573 666	491 587	المجموع

2.10 توزيع الموظفين حسب الفئات المهنية:

في نهاية سنة 2015، بلغ عدد موظفي المصرف 228 موظفا موزعين على الهياكل الرئيسية وفروع المصرف.

يبين الجدول الآتي توزيع الموظفين حسب الفئة المهنية:

2014		2015		الفئة المهنية
%	العدد	%	العدد	
15	32	13	29	تنفيذ
27	59	26	60	تحكم
58	127	61	139	إطار
100	218	100	228	المجموع

مصرف السلام – الجزائر

233 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم - الجزائر

الهاتف : 21 37 27 17 (0) (+213)

الفاكس : 21 91 04 25 (0) (+213)

الموقع الإلكتروني : www.alsalamalgeria.com

moubachir.alsalamalgeria.com

البريد الإلكتروني : tawassol@alsalamalgeria.com